

في نور محمد فاطمة الزهراء

وواضح أن الصدر من الآية الذي اكتفى المؤرخ بإيراده في سفره، يتطابق مع صدر الآية التالية [1508]، حرفاً بحرف، وكلمةً بكلمة، حتى لقد يتطرق إلى وهم القارئ من أول وهلة، أن عمر كان يعني الآية الأخيرة. فصدر الآيتين كليهما بعد إسقاط هذه الواو (مَا أَفَاءَ الْوَاوِ عَلَى رَسُولِهِ) وتتمام الأولى منهما يفيد أن الواو سلط رسول الله على بني النضير، فما أفاءه الواو عليه من أموالهم - بغير إيجاف - فهو للنبي وحده، يفعل فيه ما يريد... وتتمام الثانية فيه إشعار بأن المسلمين سألوا النبي أن يقسم الفية بينهم جميعاً، فأرجعه إلى رسوله، وجعل له أن يصرف منه - في الوجوه التي ذكرته الآية - حسبما يشاء. دلالة ذلك قوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ

فَانْتَهُوا) [1509]. ودلالته أيضاً: أن رسول الله قد قسم منه للمهاجرين ولم يقسم للأنصار إلا ثلاثة لا بما أنهم سهماء في الفية، بل بما أنهم صرف في سبيل الواو والواقع أن إسقاط «الواو» قد أسقط شارح النص التاريخي في خطأ مقصود أو غير مقصود، إذ نراه يشير إلى الآية التي ذكرها عمر بن الخطاب في حديثه مع علي والعباس على أنها السابعة من سورة الحشر، بينما الحقيقة أنها السادسة في ترتيب الآيات. ولو أننا أخذنا بإشارته لخرجنا عن النسق الطبيعي للرواية، ولذهبنا إلى غير ما ذهب عمر... ولحسبناه يعني الفية الذي أوجف عليه المسلمون، وما كان أمير المؤمنين - في حديثه - إلا يعني الذي لم يوجف عليه، وكان للرسول خاصة، فهذا هو الذي لم يقسم في الناس، بل غدا للنبي ينفقه حيثما أراد.

* * *